Qatari–Iranian Rapprochement and the Position of the Gulf Cooperation Council States toward It, 2000–2021

Lecturer.Dr. Hawraa Abdul Sattar Abduljabbar
University of Basrah / Basrah and Arabian Gulf Studies Center
E-mail: hawree.abdalgaber@uobasrah.edu.iq

Abstract:

Relations between Iran and the Arab states, particularly the Gulf states, have long been characterized by tension, caution, and mistrust, especially following the Iranian Islamic Revolution of 1979. Qatar, however, developed distinctive strategic relations with Iran beginning in 2000, a period that witnessed a series of reciprocal diplomatic visits between officials of the two countries, leading to a number of agreements in various fields.

The period from 2014 to 2017 witnessed a marked rapprochement between Qatar and Iran against the backdrop of strained relations between Qatar and certain Gulf Arab states, particularly Saudi Arabia and the United Arab Emirates. This development further strengthened Qatari–Iranian ties and was reflected in the deterioration of Qatar's relations with those Arab states. These states sought to boycott Qatar and impose an economic and maritime blockade on it, on the grounds that Qatar had failed to comply with the security agreement issued by the Gulf Cooperation Council in 2014.

The three Gulf states, in addition to Bahrain, accused Qatar of supporting terrorism, to which Qatar responded by further deepening its rapprochement with Iran. In turn, those Gulf Arab states intensified their boycott of Qatar. This study seeks to shed light on the background to the Position of the Gulf Cooperation Council toward Qatari–Iranian rapprochement during the period 2014–2017, particularly the emergence of Kuwait as a mediator in resolving the crisis after a request by the United States to its Emir, Sheikh Sabah Al-Ahmad Al-Sabah, to restore relations between Qatar and the aforementioned Arab states to their normal course and to isolate Iran. This mediation culminated in the announcement of reconciliation among the parties to the crisis and the lifting of the blockade on Qatar on January 4, 2021.

Keywords: Gulf Cooperation Council, Gulf crisis, Qatar, Iran, Saudi Arabia

التقارب القطري / الإيراني وموقف دول مجلس التعاون الخليج العربي منها ٢٠٠٠ – ٢٠٢١

المدرس الدكتور حوراء عبدالستار عبدالجبار
جامعة البصرة / مركز دراسات البصرة والخليج العربي
E-mail: hawree.abdalgaber@uobasrah.edu.iq

الملخص:

لطالما اتسمت العلاقات الإيرانية مع الدول العربية لاسيما الخليجية، منها بالتوتر والحذر والريبة، وخصوصاً بعد الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩، لكن قطر طورت علاقات استراتيجية متميزة مع إيران منذ عام ٢٠٠٠، الذي شهد سلسلة من الزيارات الدبلوماسية المتبادلة بين مسؤولي البلدين، الأمر الذي قاد إلى عدداً من الاتفاقيات في مختلف المجالات بين الدولتين.

وشهدت المدة ٢٠١٤-٢٠١٧ تقارباً كبيراً بين قطر وإيران على خلفية توتر العلاقات القطرية مع بعض دول الخليج العربي لاسيما السعودية و الامارات، الأمر الذي زاد من التقارب القطري الإيراني ، فانعكس ذلك على تدهور علاقات قطر مع الدول العربية المذكورة ، فقد سعت تلك الدول إلى مقاطعة قطر وفرض حصار اقتصادي وبحري عليها ، بحجة أَنّ قطر لم تلتزم باتفاقية الأَمن التي صدرتَ عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ٢٠١٤.

فأَتهمت الدول الخليجية الثلاث فضلاً عن البحرين قطر بأنها ترعى الإرهاب، الأمر الذي قابلته الأخيرة بزيادة تقاربها مع إيران، ومن جهتها زادت الدول العربية الخليجية المذكورة من مقاطعتها لقطر، وتأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على حيثيات موقف مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التقارب القطري الإيراني خلال ٢٠١٤-٢٠١٧، وخصوصاً ظهور الكويت كوسيط لإنهاء تلك الأزمة بعد الطلب الأمريكي من أَميرها الشيخ صباح الأحمد الصباح لإعادة العلاقات إلى طبيعتها بين قطر والدول العربية المذكورة وعزل إيران، إذ أَثمرت تلك الوساطة عن إعلان المصالحة بين أَطراف الأزمة ورفع الحصار عن قطر في الرابع من كانون الثاني عام ٢٠٢١.

الكلمات المفتاحية: مجلس التعاون الخليجي، الازمة الخليجية ، قطر ، إيران ، السعودية.

المقدمة:

يحظى موضوع العلاقات القطرية الإيرانية بأهمية كبيرة، لدى المهتمين و الباحثين بالشأن الخليجي، فـ(قطر) هذه الدولة الصغيرة جغرافيا ازدادت أهميتيها الاقتصادية والاستراتيجية منذ بداية اللفية الثانية مع زيادة الاهتمام العالمي بالغاز الطبيعي الذي تحتل قطر المرتبة الثالثة عالميًا في إنتاجهِ، الأمر الذي جعل قطر تطمح إلى زيادة تأثيرها في السياسيات الإقليمية و الدولية ، وفي المقابل فإن إيران بعمقها التاريخي و سعتها الجغرافية وتأثيرها في منطقة الشرق الأوسط مكّنها من أن تكون فاعلاً إقليمياً مهما مع قطر في صناعة الحدث الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي خاصة، والشرق الأوسط عامة. ومن هنا تكمن أَهمية دراسة العلاقات القطرية الإيرانية.

وبناءً على ذلك تم اختيار موضوع هذا البحث الذي بدء بعام ٢٠٠٠ والذي شهد زيادة التقارب القطري الإيراني، إذ أَستمر البحث بالتدرج لغاية عام ٢٠١١، عندما أُنطلق ما عرف باسم الربيع العربي، إذ شهدت بعض الدول العربية تظاهرات ساخطة سعت للإطاحة بالأنظمة العربية التي جاءت بعد منتصف القرن العشرين، وفي الوقت نفسه شهدت المدة بين التاريخين المذكورين خلافاً قطرياً مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشأن طريقة التعامل مع المستجدات على الساحة العربية التي تمت الإشارة لها، إذ ظهرت دعوات من قبل المجلس لاتخاذ مواقف موحدة إزاء تلك المستجدات، لكن إصرار قطر على مساندة الإخوان المسلمين في بعض الدول العربية جعل السعودية، والبحرين، والامارات تتخذ موقفاً معادياً من السياسة القطرية حتى سحبت الدول المذكورة سفرائها من الدوحة عام٢٠١٤، إذ أَتهمت الدول الثلاثة المذكورة قطر أنها لم تلتزم بتطبيق أَتفاق كانون الثاني عام٢٠١٣ ، فبدأت تظهر الأزمة الخليجية إلى العلن، وبدأت معها مساعي كويتية لتقريب وجهات النظر المتناقضة في تلك الأزمة بعد أنَّ حثت الولايات المتحدة الامريكية الكويت على أداء ذلك الدور، وهو ما نجحت به الكويت أَخيراً في عام ٢٠٢١.

- **أهداف البحث :**

يهدف البحث إلى دراسة التقارب القطري الإيراني٢٠٠٠-٢٠٢١، وتسليط الضوء على مواقف دول مجلس التعاون الإقليمي من ذلك التقارب، لاسيما أن التقارب المذكور قد أَدى إلى حدوث ما عرف باسم الأزمة الخليجية بسبب رفض بعض أَعضاء المجلس المذكور لهُ ، فكان لابد من طرح مجموعة من الأسئلة ومحاولة الإجابة عليها لبحث تفاصيل تلك الأزمة.

١- لماذا تم اختيار عام ٢٠٠٠ بداية لبحثة.

٢- ماهي طبيعة العلاقات بين قطر وإيران.

٣- ماهي الأسباب التي أدت الى حدوث أزمة عام ٢٠١٤ وماهي أسباب مقاطعة بعض أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية لقطر.

٤- ما هي الدول الخليجية التي قاطعت قطر.

٥- ماهي أسباب فرض الحصار الخليجي على قطر.

٦- هل أستمر ذلك الحصار أم وجدت له بعض الدول الخليجية حلاً.

٧- ما هو دور الوساطة الكويتية في رفع الحصار عن دولة قطر في عام ٢٠٢١ وهو تاريخ مدة البحث.

- **منهجية البحث:**

اعتمد الباحث في كتابة البحث على المنهج التاريخي التحليلي متتبعًا تطور موضوع البحث باستخدام أسلوب التسلسل الزمني، من خلال الاعتماد على مصادر عربية ومراجعتها وتدقيق معلوماتها بصورة مركزة، وقد غابت الوثائق عن البحث لكون المدة التي درسها البحث معاصرة ولم تكشف أطراف المشكلة أي وثائق تخص الموضوع.

أولاً- أهمية منطقة الخليج العربي بالنسبة لإيران جغرافياً:-

يحظى الخليج العربي بموقع استراتيجي مهم، والذي يميزه عن غيره من الخلجان الأخرى، إذ يمثل موقعه نقطة وصل بين قارات العالم الثلاث (آسيا، إفريقيا، أوربا) ، فضلاً عن اتصاله بأرض الهلال الخصيب((العراق و الشام))، وما زاد من أهميتهُ الجغرافية أنهُ ينتج نسبة كبيرة من نفط العالم، ويحتفظ باحتياطي يقدر بنحو(٥،٨٥ %)بالمئة (علوش ، ٢٠١٨ ، صفحة ١٢٧) .

إذ يقع الخليج العربي في الجنوب الغربي من القارة الآسيوية ، ويمتد من شط العرب في شماله الشرقي ، بخط عرض((٣٠°)) شمالاً ، فضلاً عن خط طول ((٤٨°)) شرقاً ، على مضيق هرمز الذي يقع في جنوبه الشرقي عند خط عرض((٢٠°)) شمالاً، وخط طول((56°)) شرقاً، ويعتبر هذا المضيق القناة التي توصل الخليج العربي بالعالم وتجعلهُ بحراً شبه مغلق ، وتكاد سواحل الخليج العربي تنقسم على قسمين، هما:القسم الشرقي: وهو الذي تسيطر عليه إيران ، فضلاً عن القسم الغربي : وهذا الذي تتقاسمه كل من، دول مجلس التعاون الخليجي والعراق (علوش ، ٢٠١٨ ، الصفحات ١٢٧-١٢٨).

ويمثل الموقع الجغرافي بكل دولة من العناصر المهمة المؤثرة في التوجهات الداخلية والخارجية لسياستها ، فضلاً عن تأثير الموقع الجغرافي لكل دولة على سياستها الخارجية بالدرجة الأساس بشكل إيجابي أو سلبي ، أما دولة قطر فتمتلك موقع جغرافي مميز، فهي تقع

في الركن الغربي للخليج العربي، وهي عبارة عن شبه جزيرة تحيطها المياه من ثلاث جهات وهي:((الشمال، والشرق، والغرب)) (الحتاملة، ٢٠١٨ – ٢٠١٩ ، صفحة ١٠) .

إذ تقع قطر بين خطي العرض ((٢٤ – ٢٧َ°)) ، ((٢٦ – ١٠َ°)) درجة شمالاً ، وخطي الطول ((٥٠َ – ٥٥°)) ، ((٥١َ – ٤٠°)) شرقاً، إذ وفر لها الموقع الجغرافي أنَّ تتصل بكل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين وإيران (الفاضل ، ٢٠١٥ ، صفحة ٢٤).

أما بالنسبة للحدود القطرية– الإيرانية فهي حدود بحرية من الجهة الشمالية نوعاً ما، يسودها الاستقرار، وفي الوقت نفسه ولدت الأوضاع المستقرة للدولتين مخاوف قطرية، ربما نتجت على أثر تولد الشكوك من عدم التزام إيران باتفاقية عام((١٩٦٩)) التي وقعت بين الطرفين حول المياه الإقليمية بينهم ، وكانت الفكرة السائدة لدى دول الخليج العربي أنَّ إيران لديها أهداف توسعية بالسيطرة على منطقة الخليج العربي (الحتاملة، ٢٠١٨ – ٢٠١٩ ، صفحة ١١) .

ونظراً لأهمية قطر الاستراتيجية لكونها في قلب منطقة الخليج العربي، فضلاً عن امتلاكها الثروات النفطية الذي جعلها محط أنظار العديد من الدول الكبرى، ولا ننسى امتلاكها أهم الممرات البحرية في العالم وفي مقدمتها((مضيق هرمز)) الذي مثل المنفذ البحري الوحيد لبعض الدول العربية ، مثل (قطر ، العراق، البحرين، الكويت) والمطل على إيران وسلطنة عمان، كان لهُ دور فاعل في حركة الملاحة البحرية في الخليج العربي، كل تلك المؤهلات لدولة قطر جعلها ضحية للتنافس بين قوتين مؤثرتين في الخليج العربي وهما:((إيران، والسعودية)) (الحتاملة، ٢٠١٨ – ٢٠١٩ ، صفحة ١١) (ستيفنز ، ٢٠٠٤م، صفحة ٧٠) .

وعلى أية حال كان العامل الجغرافي ولا يزال يحتم على الدول الخليجية التفكير العميق في الدخول في منظومة أمنية، وهو ما حدث بالفعل على أثر تشكيل ((مجلس التعاون الخليج العربي))[١] (مقابلة، ٢٠١٩ ، الصفحات ٨-٩) ، وإذا نظرنا إلى الخريطة السياسية لدول الخليج العربي ، أدركنا مدى صغر حجم بعض تلك الدول ، خاصة البحرين وقطر والكويت ، والتي إذا اجتمعت سوية لا تساوي نصف مساحة إيران (الفاضل ، ٢٠١٥ ، صفحة ٤١) .

ثانياً: الجذور التأريخية للعلاقات القطرية – الإيرانية من ١٩٦٩– ٢٠٠٠:-

تمثل السياسة الخارجية لأي دولة تحقيق أهداف عديدة وفي مقدمتها الاستراتيجية التي تسعى لها مع الدول الأخرى في إطار مصالحها الوطنية والقومية، ويقصد بأهداف السياسة الخارجية القطرية أنها (الفاضل ، ٢٠١٥ ، صفحة ٤١) ، ((تلك الأوضاع التي تود أنَّ تحققها

قطر في البيئة الخارجية ، وذلك بالتأثير بالنسق الدولي أو في الوحدات الدولية الأخرى)) (الفاضل ، ٢٠١٥ ، صفحة ٤١) .

إذ ترجع الجذور الأولى للعلاقات القطرية – الإيرانية إلى العام ١٩٦٩ ، على أثر توقيع كل من البلدين اتفاقية مشتركة لدعمَّ الحدود البحرية بينهما (الحتاملة، ٢٠١٨ – ٢٠١٩ ، صفحة ٧٦) .

وإذا حاول الباحث أنَّ يتطرق إلى الخلفية السياسية للعلاقات الخارجية والسياسية بين دولة قطر وإيران، أتسمت بالعلاقات الودية منذ استقلال دولة قطر عام١٩٧١ ، كبقية دول الخليج العربي في تلك المدة ، إلا أنهُ منذ سقوط دولة الشاه واندلاع الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، وإقرار نظام الحكم الإسلامي في إيران ، سادت حالة من العداء الصريح بين إيران ودول الخليج العربي (الحنيطي، ٢٠٢٢، صفحة ١٤) .

ومن الجدير بالذكر أنهُ من الطبيعي أنَّ تسوء العلاقة منذ عام(١٩٧١ – ١٩٨٠) بين دولة قطر وطهران، إذ في تلك المدة كانت الولايات المتحدة الأمريكية مسيطرة على دول الخليج العربي ، وفي مقدمتها قطر على أثر أتساع الشراكة بين كل من الأخيرة وواشنطن لتشمل اتفاقية تعاون مشترك في مواجهة أيّ عدوان خارجي على دولة قطر ، وفق تفعيل (الحتاملة، ٢٠١٨ – ٢٠١٩ ، الصفحات ٣١-٣٣) ((مبدأ كاتر))[٢]. (سعيد ، صفحة ٢٠) .

إذ شهدت العلاقات الأمريكية– الإيرانية توتراً واضحاً منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران، وقد وصل التوتر في العلاقات حدته عام ١٩٨٠، عندما أعلنت واشنطن عن قطع علاقاتها مع طهران وفرضها حظراً تجارياً عليها(الحتاملة، ٢٠١٨ – ٢٠١٩ ، صفحة ٣٤) .

وعلى أثر فرض الحظر التجاري من قبل واشنطن على طهران ، انعكس ذلك سلباً على العلاقات القطرية – الإيرانية، إذ تعرض بنك ملي إيران العامل في قطر إلى أزمة سيولة ، وكانت مجموع المبالغ المودعة بهِ من قبل الإيرانيين المقيمين في الدوحة ما يقارب (١٥) مليون دولار ، وعلى ضوء ذلك طلب البنك من الحكومة القطرية دعم المصرف في بادئ الأمر لم تستجيب الحكومة لذلك، مما سبب فوضى عارمة في البلاد من قبل المودعين في البنك ، وهذا مما سبب قلق لحاكم دولة قطر (الفاضل ، ٢٠١٥ ، صفحة ٥٨) ، الشيخ خليفة آل ثاني[٣] (الموسوعة السياسية ، ج٢ ، صفحة ٦٢٨) ، ونتيجة لذلك أصدر بيان يؤكد دعم المصرف الإيراني والذي حدَّ من ظاهرة الإحتجاجات والتعدي على مباني المصرف (الفاضل ، ٢٠١٥ ، صفحة ٥٨).

ونتيجة اندلاع الحرب العراقية- الإيرانية ((حرب الخليج الأولى)) في أيلول ١٩٨٠ ، جاءت مخاوف الدول العربية الخليجية من تلك الحرب على المنطقة، أما موقف قطر من تلك الحرب فحاولت البقاء خارج الصراع الإيراني- العراقي، خاصة حينما حقق الإيرانيون أختراقات في جنوب العراق ، وظلت قطر في موقف المتفرج من الأحداث (إدريس م.، صفحة ٥٣)، لكن موقف الدوحة تغير على أثر مشاركة القوات الأجنبية في حماية ناقلات النفط في الخليج من الهجمات الإيرانية (الفاضل ، ٢٠١٥ ، صفحة ٥٨)، إذ ساندت قطر كشقيقاتها من دول الخليج العراق في تلك الحرب ضد إيران عن طريق منح حكومة بغداد بالأموال والمنح والقروض (الحنيطي، ٢٠٢٢، صفحة ١٤)، وهذا ما يؤكد أنَّ دول الخليج العربي أبرزت موقف موحد منذ بداية تأسيسها من الحرب العراقية – الإيرانية ، لذا يمكن القول أنَّ دولة قطر قد استفادت من الناحية السياسية من انضمامها إلى مجلس التعاون الخليج العربي في أتخاذ القرارات السياسية تجاه إيران في تلك الحرب (الفاضل ، ٢٠١٥ ، صفحة ٦٢) .

كل تلك الظروف السائدة على الساحة في عام ١٩٨٠، كثفت المشاورات والمباحثات بين دول الخليج العربي، في ظل ظروف متباينة إقليمية ودولية، ولدت تأسيس شكل أتحاد يضم دول الخليج الست، أطلقوا عليه((مجلس التعاون الخليجي)) الذي تشكل بشكله النهائي في شهر أيار ١٩٨١ ، وعلى أثر ذلك ظهرت لدولة قطر أبعاد جديدة في السياسة الخارجية القطرية بالدرجة الأولى (الشمري، ٢٠١٨، الصفحات ٤٩-٥٠) .

تبين من ذلك أنَّ دولة قطر أصبحت دولة محكومة بقرارات مجلس التعاون الخليجي، فلا تستطيع الانشقاق عنه، في الثمانينات من القرن العشرين ، السؤال الذي يتم طرحه ،هل بقت دولة قطر ملتزمة بقرارات المجلس إلى وقتنا الحالي ،وهل أَثر انضمامها إلى المجلس على طبيعة علاقتها مع طهران؟

وعلى أثر ذلك منذ عام (١٩٨٢ – ١٩٨٨) شهدت العلاقات الإيرانية – القطرية نوعاً من التباعد على أثر عدة عوامل منها ما حدث في موسم الحج لعام ١٩٨٢ ، بعد قيام الحجاج الإيرانيين بتظاهرات سياسية أثناء تأديتهم للمناسك الحج، إذ قاموا بلصق لافتات وصور تأييد للخميني واطلاق هتافات مناهضة للولايات المتحدة الأمريكية ، فضلاً عن إسرائيل ، وتكررت تلك الأحداث عام ١٩٨٨، على أثر قتل أكثر من(٤٠٠) شخصاً ، أثناء التدافع في موسم الحج ودعت تلك ((بأحداث مكة)) (الحتاملة، ٢٠١٨ – ٢٠١٩ ، صفحة ٧٩) .

فيما بعد أصبحت هناك تحولات في تلك العلاقات الإيرانية – القطرية بعد أنتهاء مدة ولاية الرئيس الإيراني « علي خامنئي » [٤] (موصللي ، ٢٠٠٤، الصفحات ٢٨١-٢٨٣)، إذ في عام ١٩٩١ طرحت مشاريع مشتركة على الساحة بين كل من قطر وإيران ، بخصوص إقامة مشروع مائي مشترك وهذا بدوره أدى إلى تطور لتعزيز العلاقات السياسية الاقتصادية بينهما (الحتاملة، ٢٠١٨ – ٢٠١٩ ، صفحة ٨١) .

وتبين فيما بعد أنَّ مشروع المياه بين الدولتين لم يكتب له النجاح في عام١٩٩٢، إذ واجه عدة تحديات كان من أبرزها ما تعرضت له منطقة الخليج العربي من ظروف سياسية، فضلاً عن ارتفاع التكاليف مما حال دون تنفيذ المشروع بين البلدين (الحنيطي، ٢٠٢٢، صفحة ١٥).

وجاءت أولى بوادر تطور تلك العلاقات عن طريق زيارة وزير الدفاع الإيراني ، «مصطفى محمد نجار» ، إلى دولة قطر في عام ١٩٩١ ، وعدّت أول زيارة قام بها مسؤول إيراني إلى الدوحة ، ونتج عن تلك الزيارة تشكيل لجنة مشJJJJJJتركة للتعاون الثنائي بين البلدين (الحتاملة، ٢٠١٨ – ٢٠١٩ ، صفحة ٨١) ، وأستمرت تلك العلاقات ودية في عام ١٩٩٢ ، على أثر الخلاف بين قطر والمملكة العربية السعودية على منطقة « الخفوس »الحدودية ، فاستغلت طهران ذلك الخلاف في إعادة طبيعة العلاقات مع قطر (الحتاملة، ٢٠١٨ – ٢٠١٩ ، الصفحات ٨١-٨٢) .

وقد أعقب ذلك فتح الباب على مصراعيه ، لتقوية العلاقات بين البلدين في عام ١٩٩٥، إذ التقى وزير الكهرباء والمياه القطري بنظيره الإيراني أثناء زيارته لطهران ، وعلى أثر ذلك نتج عن تلك الزيارة توقيع اتفاقيات عديدة مهمة بين الطرفين ، وكان من بينها قيام إيران بسد حاجة قطر من المياه العذبة (الحسيني ، ٢٠٢٢ ، صفحة ١٤) ، وجاءت تلك التطورات في العلاقات على أثر محاولة دولة قطر الابتعاد عن التأثير السعودي عليها في سياستها الخارجية ، ففي العام نفسه عارضت دولة قطر استلام أحد الشخصيات السياسية السعودية رئاسة مجلس التعاون الخليجي (الحمادي، ٢٠٢٢، صفحة ١٥).

أتضح مما سبق أنَّ تلك الزيارة التي قام بها وزير الكهرباء والمياه القطري جاءت بنتائج إيجابية ، من خلال مناقشة أتفاقيات عديدة بين طهران والدوحة شملت أطر الصداقة والتعاون المشترك بين البلدين ، من خلال الاتفاق على مشاريع حيوية ومن أهمها تفعيل مشروع نهر الكارون الإيراني (الحنيطي، ٢٠٢٢، صفحة ١٦) .

على ما يبدو زادت من حدة توتر العلاقات بين كل من دولة قطر والدول الخليجية ففي عام ١٩٩٦ ، قامت دولة قطر بتأسيس « قناة الجزيرة الإخبارية » ، واتخاذها منبراً جديداً لطرح قضايا الدول العربية ، وهذا بدوره سبب حالة عدم الرضا من الأنظمة العربية ، وخاصة الخليجية منها ، فضلاً عن تحول دولة قطر إلى ملاذ للناشطين في الحركات الإسلامية وجماعات الإسلام السياسي (الحمادي، ٢٠٢٢، صفحة ١٤٧) .

نتيجة لذلك افتتحت قناة الجزيرة في عام ١٩٩٧ مكتباً لها في طهران بعد عدة أشهر من افتتاح تلك القناة ، وهو ما ساعد على تقوية العلاقة أكثر بين الدولتين ، ومما زاد من تلك العلاقات هو تبادل الطرفان للزيارات ، تمثلت في بادئ الأمر في زيارة الرئيس (الحتاملة، ٢٠١٨ – ٢٠١٩ ، صفحة ٨٣) « محمد خاتمي » لدولة قطر في أيار من عام ١٩٩٩ ، وعلى ضوء ذلك وقع الطرفان اتفاقية لتعزيز التفاهم من أجل دعم حركة حماس الفلسطينية [٥] (الشلال ، ٢٠١٨م، الصفحات ٦٧١-٦٧٢) ، (غازي، ٢٠١٣) .

وكما هو معروف ترتبط كل من قطر وإيران بعلاقات مختلفة يأتي الجانب الاقتصادي في مقدمتها ، إذ أخذت تلك العلاقات منحنى أكثر تطوراً خلال مدة حكم الرئيس الإيراني خاتمي عام ١٩٩٨ ، إذ عقدت إيران وقطر استقلاليتهما، وأقامت مركزين تجاريين لتسويق منتجات الدوحة ، وتم وضع اسمها بالفعل، وتباحث كلا الطرفان على إقامة مشروع؛ لإمداد قطر بالمياه الإيرانية كمشروع نموذجي يمكن تطبيقه على نطاق واسع في بلدان الخليج الأخرى، فضلا عن إنشاء خط جديد للرحلات الجوية بين البلدين ليرتفع عدد الرحلات إلى(٥) رحلات جوية أسبوعياً، فضلاً عن رحلات بحرية (الحتاملة، ٢٠١٨ – ٢٠١٩ ، الصفحات ٨٣-٨٤) .

ثالثاً- تطور العلاقات الإيرانية – القطرية عام ٢٠٠٠-٢٠١٣.

في عام ٢٠٠٠ عززت دولة قطر تلك العلاقة مع طهران عن طريق زيارة أمير قطر السابق، الشيخ « حمد بن خليفة آل ثاني » ، ومثلت تلك الزيارة علامة بارزة في تاريخ العلاقات بين الدولتين، وخاصة أنَّها كانت زيارة لحاكم خليجي لدولة إيران منذ ما يقارب (٢٠ عام) (الحنيطي، ٢٠٢٢، صفحة ١٥) .

وما زاد من تعاون الدولتين في تلك المدة هو موقف دولة قطر من البرنامج النووي الإيراني الذي وصفته الولايات المتحدة الأمريكية أنه خطر استراتيجي، يهدد الأمن القومي العربي ، وكان موقف دول مجلس التعاون الخليجي إلى جانب واشنطن، باستثناء قطر، التي اتخذت موقفاً مغايراً من البرنامج النووي الإيراني ، والتي أكدت على التعامل من ذلك الملف تبعاً

لإحكام ومعايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وأتباع قوانين السلم الدولي (النعيمي، ٢٠١٧، صفحة ٢٨) .

على ما يبدو أنَّ دولة قطر على الرغم من نقاط ضعفها المتعلقة بصغر مساحتها وقلة عدد سكانها، إلا أنَّها حاولت أنَّ تلعب بورقة السياسة في منطقة الخليج العربي، من خلال معارضتها لدول مجلس التعاون الخليج العربي ، فضلاً عن أكبر دولة في السياسة وهي الولايات المتحدة الأمريكية ، لعل ما يفسر ذلك هناك قوى خفية هي من تقف وراء دولة قطر .

وعلى أية حال كان لقناة الجزيرة دور كبير في تحريك السياسة الخارجية منذ عام ٢٠٠٠، فعلى صعيد الخليجي كانت تلك القناة أحد أهم أسباب قطع العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية وقطر، على أثر استضافة مجموعة من ((المعارضين السعوديين))، إذ قاموا بالتجاوز على ملك السعودية (النعيمي، ٢٠١٧، صفحة ٢٩) ، « عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود »(بيسون ، ١٩٩٩م) (ابو سفر ، ١٩٣٥م) . (الركابي ، ١٩٥٤م) [٦] ، وأغضب السعودية تصرف دولة قطر بتأسيس علاقات مع إسرائيل، في ظل رفض سعودي خليجي لهكذا تصرف (كنعان ، ٢٠١٧، صفحة ٩٦) ، وعلى الرغم من محاولة قطر تدارك الأمر ، إلا أنَّ السعودية اتخذت إجراءات حاسمة وسريعة عن طريق سحب سفيرها من (الدوحة) منذُ شهر أيلول ٢٠٠٢، وأصرت على ذلك ولم تعد سفيرها من جديد إلا في عام ٢٠٠٨ (حسين ، ٢٠٢٢، صفحة ١٦٧) .

ومما زاد من تقارب العلاقات القطرية – الإيرانية ، موقف الدولتين المساند إلى القضية الفلسطينية ، إذ لعبت حرب عام ٢٠٠٦ بين حزب الله اللبناني وإسرائيل ، دوراً مهماً في الخلاف بين دول مجلس التعاون الخليج العربي، إذ وقفت دولة قطر بإعلامها وسياستها إلى جانب حزب الله اللبناني ، في الوقت الذي حملت فيه السعودية ومصر والأردن حزب الله المسؤولية عن الحرب، ومن ثم مساهمة القطريين في إعمار ما خلفته تلك الحرب من دمار وعدوان ، فضلاً عن ذلك جاءت مساعدة الدولتين القطرية والإيرانية إلى جانب المقاومة الفلسطينية في حربها عامي (٢٠٠٨ و ٢٠٠٩) من تقارب الدولتين أكثر (الحمادي، ٢٠٢٢، صفحة ١٥) .

على أثر تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدولتين الإيرانية – والقطرية ، بدأت تتطور في مجال العلاقات السياسية والعسكرية، وتظهر للعلن أكثر فأكثر ، ففي عام ٢٠١٠، تكررت الزيارات القطرية وفي مقدمتها زيارة حمد بن جاسم آل ثاني ، أمير قطر لطهران وألتقى بالمرشد الأعلى السيد علي خامنئي ، ونتج عن تلك الزيارة اتفاقية في المجال الأمني بين كل من « الحرس الثوري الإيراني» ، وقيادات عسكرية قطرية ، وفي تلك المدة نفسها بدأ تبادل

للزيارات بين الدولتين ، إذ زار وزير الدفاع الإيراني(أحمد وحيدي) ، دولة قطر وكان من أبرز نتائج تلك الزيارة ، وقع مع قائد أركان القوات المسلحة القطرية اللواء حمد بن علي العطية ، على وثيقة التعاون والدفاع بين الدولتين (حسين ، ٢٠٢٢، صفحة ١٥٧) .

على ما يبدو أنَّ تلك العلاقات الوطيدة التي أستمرت بين الدولتين حتى عام ٢٠١١ ، حملت في ثناياها عدداً من التناقضات ، إذ تزامن التقارب القطري مع المحور الإيراني استضافة قطر للقوات الأمريكية على أراضيها وتعزيز علاقاتها مع إسرائيل ، كما اضطرت قطر في كثير من سياساتها إلى تعديل سلوكها بما يتفق مع مفهوم الأمن الخليجي (النعيمي، ٢٠١٧، صفحة ٦١) .

وعلى أثر ثورات الربيع العربي، وخاصة مع انطلاق شرارة الثورة السورية في آذار من العام ٢٠١١ ، والتي كانت نتيجتها حدوث اختلاف في تلك العلاقات في ما يخص الرؤى الاستقلالية والإقليمية بين قطر وإيران ، نظراً لوقوف طهران إلى جانب نظام الأسد في سوريا ، على عكس دولة قطر ودول مجلس التعاون الخليج العربي وقفوا إلى جانب الثورة السورية ، وهو ما كان له أثر في بداية القطيعة بين كل من الدوحة والنظام السوري من جهة ، وقطع العلاقات القطرية الإيرانية من جهة أخرى (الحتاملة، ٢٠١٨ – ٢٠١٩ ، صفحة ٩٧) .

على ما يبدو جاءت تلك الثورات العربية لتعطي بعضها فرصة لتعزيز مكاسبها الدبلوماسية وتقوية نفوذها على حساب الجميع (السبايله ، ٢٠١٧م، صفحة ٨٢) .

وعلى أثر التحول في السياسة الداخلية لكلا الدولتين منذ ٢٠١٣ ، باستلام ولي العهد القطري الشيخ تميم بن حمد آل ثاني (العربي، ٢٠٢١م ،، صفحة ٧)[٧] ، سدة الحكم خلفاً لوالده، وفي الوقت نفسه تنصيب (حسن روحاني) (مهدي، ٢٠١٨م، صفحة ٢)[٨] ، رئيساً لإيران ، تلك التحولات السياسية أدت إلى إصلاح في السياسة الخارجية للدولتين عن طريق إعادة تصحيح بعض الأمور بينهم، فكان السبب لتغيير قطر لسياستها تجاه إيران من أجل إعادة تطوير العلاقات النفطية بينهما، عبر تطوير شراكة استثمارية في حقل الشمال/ بارس جنوبي، وخاصة بعد الاتفاق المرحلي بين القوى الدولية وإيران حول ملفها النووي ، والرفع الجزئي للعقوبات الدولية المفروضة عليها (النعيمي، ٢٠١٧، صفحة ٦١) .

على ما يبدو أنَّ هناك تطورات كبيرة حدثت في عام ٢٠١٣ بين الدولتين، إذ تم الكشف عن لجوء الدوحة إلى القوات الإيرانية ، لتدريب خفر السواحل القطرية في حال مكافحة المخدرات ، فضلاً عن قيام الدولتين بمبادرات مشتركة بين قوات خفر السواحل الإيرانية

ونظيرتها القطرية، وتم الكشف عنها على هامش انعقاد الاجتماع الحادي عشر للتعاون بين خفر السواحل في إيران وقطر في جزيرة كيش التي تقع جنوب إيران (حسين ، ٢٠٢٢، صفحة ١٧٥) .

ونتيجة للتعاون بين الدولتين اتخذت بعض دول مجلس التعاون الخليج العربي منذ عام ٢٠١٤ موقفاً حاسماً من دولة قطر، لا يسع للباحث أنَّ يذكرها في هذا المبحث .

لكن مع مجيء حكومات جديدة في كل من الدولتين القطرية والإيرانية، نتج عنه تبدل في سياسة التعاون العسكري ففي تشرين الأول ٢٠١٥ تم توقيع اتفاقية سياسية وعسكرية بين الجانبين تحت مسمى(مكافحة الإرهاب والتصدي للعناصر المخلة بالأمن في المنطقة) ، فضلاً عن ذلك طالبت تلِك الاتفاقية بإجراء مقابلة بين كل من قائد حرس الحدود الإيراني (قاسم رضائي) مع مدير أمن السواحل والحدود القطرية (علي أحمد سيف البدير)، ونتج عن ذلك اللقاء توقيع اتفاقية تعاون أخرى في مجال (حماية الحدود المشتركة) بين البلدين ، وتعزيز التعاون الأمني لأول مرة بين (الحرس الثوري الايراني- والجيش القطري)، وإزاء كل تلك الاتفاقيات وما توصلت اليه ، حاولت دولة قطر أقناع دول مجلس التعاون الخليج العربي ، على احدى فقرات الاتفاقية الأمنية التي طرحت من قبل طهران، اذ تضمنت: إنشاء((منظومة دفاعية أمنية إقليمية)) ، لكن مساعي كل الدولتين باءت بالفشل ، وعلى أثر ذلك تعرضت دولة قطر للكثير من الانتقادات من الدول العربية عامة ، والخليجية بشكل خاص على تلك الأعمال، وجاء في مقدمتها التقارب الكبير مع إيران (الحتاملة، ٢٠١٨ – ٢٠١٩ ، صفحة ١٠٠) (حسين ، ٢٠٢٢، صفحة ١٧٥) . تبين فيما بعد أنَّ العلاقات الدولية لكلا الدولتين ربما لم يكتب لها الاستقرار، على أثر توترات أحداث المنطقة بصورة عامة، فأحداث((صفقة المليون دولار))، أطلق ذلك الاسم على عملية اختطاف مجموعة من القطريين في العراق في كانون الأول عام ٢٠١٥ ، واحتجازهم لأكثر من عام ، وبدأت الاتهامات تتوجه إلى (مجموعات مشتركة من العراق وإيران) ، وكان نتيجة ذلك أطلاق المختطفين في عام ٢٠١٦ ، على اثر لقاء وزير الخارجية القطري (الحتاملة، ٢٠١٨ – ٢٠١٩ ، صفحة ١٠٠) ، (حسين ، ٢٠٢٢، صفحة ١٧٥)، بقائد فيلق القدس(قاسم سليماني) (سليماني، ٢٠١٧م)[٩] ، أنَّ التدخلات الإيرانية لأطلاق سراح المختطفين أشادت بإعجاب الأمير القطري (تميم بن حمد آل ثاني) ، إذ ذكر (إنَّ طهران بمثابة الضمانة الحقيقية لاستقرار المنطقة) (الحتاملة، ٢٠١٨ – ٢٠١٩ ، صفحة ١٠٠) .

رأي أَمير قطر لجمهورية إيران على ما يبدو أَثار حفيظة دول مجلس التعاون الخليجي ، ونتج عن كلتا العلاقة بين الدولتين أسباب مباشرة لفرض الحصار على دولة قطر من قبل دول المجلس.

رابعاً: موقف بعض دول مجلس التعاون الخليجي من العلاقات القطرية– الإيرانية ٢٠١٤-٢٠٢١ :-

أ- الازمة القطرية وموقف بعض دول مجلس التعاون الخليجي من ٢٠١٤- ٢٠١٦

وراء موقف قطر من كل تلك المطالب وفي ضل تلك العلاقات الشائكة يأتي موقف دول مجلس التعاون الخليجي العربي وراء كلمة الثورات العربية .

اما موقف بعض دول المجلس التعاون الخليجي من تطور العلاقات القطرية – الإيرانية وادعاء دول المجلس بقيام قطر للتبني جماعات إرهابية مدعومة من إيران وأنها داعمة للمتمردين الحوثيين في اليمن ومؤيدة للإخوان المسلمين (الحتاملة، ٢٠١٨ – ٢٠١٩ ، صفحة ١٠٣) ، فضلا عن رفض دولة قطر إلى الالتزام باتفاق الأمني التكميلي الذي تم توقيعه في كانون الثاني ٢٠١٤ بين أعضاء المجلس فجاء رد كلا من ((المملكة العربية السعودية ، ودولة الامارات العربية المتحدة ، ومملكة البحرين)) في الخامس من آذار من العام نفسه واستدعاء لسفرائهم من دولة قطر، وشكل هذا الحدث الأول من نوعه منذُ نشأت مجلس التعاون الخليجي (الشمري، ٢٠١٨، الصفحات ٨٠-٨١) .

على أَثر تفعيل أَتفاق رياض الذي وقعهُ قادة الدول الست الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي في كانون الثاني ٢٠١٤ والذي سمى بـ((الاتفاق الرياض الأمني التكميلي))، والذي كان يتضمن عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من دول المجلس بشكل مباشر أو غير مباشر، والعمل على تطوير أمن واستقرار دول المجلس، وقمع الحركات الإرهابية ، التي تهدد أمن المجلس، وعدم تجنيس أَو إيواء أَو توظيف أي من مواطنين المجلس ممن لهم نشاط معادي يتعارض معهم ، إلا في حالة موافقة دولتهُ ، وأَكد أَتفاق الرياض على عدم دعم الإعلام المعادي ، فضلاً عن عدم تقديم أي مساعدة لدولة اليمن ، على عكس التعاون مع جمهورية مصر إذ أَكدت دول المجلس كافة مساعيها لتقديم الدعم والاسهام في آمنها واستقرارها والمساهمة في دعمها اقتصاديا وإيقاف النشاطات الإعلامية الموجه ضدها كافة (الحمادي، ٢٠٢٢، صفحة ٢٢) ، وعلى ضوء كل ذلك عملت ثلاثة أعضاء بمجلس التعاون الخليجي وهي كل من (المملكة العربية السعودية ، ودولة الإمارات العربية المتحدة ، ومملكة البحرين) في

الخامس من آذار ٢٠١٤ ، على سحب سفراءهم من دولة قطر وهو حدث لم تشهدهُ منطقة الخليج العربي من قبل (الحمادي، ٢٠٢٢، صفحة ٢٢) .

أما موقف دولة قطر من كل تلك المطالب الذي ضمها أَتفاق الرياض التكميلي ، فجاءت بالرفض من قبلها واعتبرتها مطالب غير مبرره ومجحفة بحق دولة قطر، واعتبرت تلك الشروط انتهاك لسيادة قطر الداخلية، فضلاً عن سياساتها الخارجية وأكدت أَنَّ أسس المساواة بين الدول الخليجية ، ليس من خلال استخدام القوة بل عن طريق المفاوضات والطرق السلمية (الشمري، ٢٠١٨، صفحة ٥٦)، وفضلت دولة قطر الاستمرار في دعمَّ الحركات الشعبية والثورات العربية (الحتاملة، ٢٠١٨ – ٢٠١٩ ، صفحة ١٠١) .

وفي ظل تلك العلاقات والمشاكل الشائكة بمدة قليلة ، أصبح هناك مزيداً من التوتر في العلاقات بين كل من السعودية وإيران من جهة ، ومجلس التعاون الخليجي وإيران من جهة أخرى ، وكان نتيجة هجوم مجموعة من الإيرانيين على السفارة السعودية في طهران (الشمري، ٢٠١٨، صفحة ٨٠) ، وقنصليتها في مشهد واختراق كل منهم ، تعبيراً عن نقض قرار إعدام السعودية للشيخ (حسين ، ٢٠٢٢، صفحة ١٧٦) (علي محمد باقر نمر النمر) ، و (٤٧) آخرين في الثاني من كانون الثاني ٢٠١٦ ، بحجة التحريض على المظاهرات الحاشدة التي كانت تشهدها منطقة القطيف شرقي السعودية ، وكان موقف أغلب دول مجلس التعاون الخليجي من ذلك أَنَّ اتخذت موقفاً جماعياً بالوقوف إلى جانب السعودية وخاصة دولة الامارات والبحرين، إذ قامت بسحب سفرائهم من دولة قطر وقطع العلاقات مع طهران (الشمري، ٢٠١٨، صفحة ٨١) .

أما موقف دولة قطر من كل تلك الأحداث ، فهي استطاعت أنَّ تحتوي الأزمة بشيء من الحكمة السياسية مع تأكيد التزامها بسياساتها ومواقفها الخارجية (الشمري، ٢٠١٨، صفحة ٨١)، إذ وقفت قطر إلى جانب الموقف السعودي (علوش ، ٢٠١٨ ، صفحة ٦٦) ، وفي الوقت نفسه رفضت قطع العلاقات كاملة مع إيران ، وأكتفت بتخفيف مستوى التمثيل الدبلوماسي مع طهران من خلال سحب سفيرها القطري في إيران ، ولكن سرعان ما تراجعت قطر بقوة عن موقفها تجاه إيران ، وإعادة علاقاتها أوسع من ذي قبل، على أثر تناوب أخبار مؤكدة عن تعاون سعودي – مغربي ضدها فخشيت من ذلك (الحتاملة، ٢٠١٨ – ٢٠١٩ ، صفحة ١٠٢).

ومن مساوئ قطع العلاقات القطرية مع الدول المشار إليها أَنفاً ، تأثرت من عدة نواحي، وكان في مقدمتها هو تراجع سعر صرف الريال القطري مقابل الدولار منذ شهر آيار لعام ٢٠١٧ ، مما ضاعف من خفض قيمة الريال وكبّد الحكومة القطرية خسائر مضاعفة، فضلاً

عن ذلك أَنَّ تلك الأزمة سوف تؤثر سلباً على الأمن الغذائي القطري ، بالنظر إلى أنَّه الطريق الوحيد لدخول الأغذية .

ب/الازمة القطرية الثانية ومواقف دول مجلس التعاون الخليجي منها من٢٠١٧-٢٠٢١ :-

على ما يبدو أَنَّ أَزمة عدم الثقة لعام ٢٠١٤ بين دولة قطر وبعض دول المجلس لم تستطيع قمة كانون الأول ٢٠١٧م حلها، بل كانت حلول آنية وهذا أَنَّ دلَّ على شيء يَدل على ضعف إدارة المجلس في أَتخاذ الحلول الجذرية للتعاون مع المشاكل بين الدول الست ، وعلى أَثر ذلك عقدت قمة عربية إسلامية أمريكية في الرياض بتاريخ ٢٠-٢١ آيار ٢٠١٧ وكان الهدف منها هو تعزيز الجهود المشتركة لمواجهة الإرهاب والحد من التدخلات الإيرانية في شؤون دول المنطقة العربية ومباشرة بعد انتهاء تلك القمة (العرادى و جوهر، صفحة ١٨٩) .

ونتيجة لذلك أَستيقظ القطريون في يوم الرابع والعشرين من آيار ٢٠١٧ ، على واقع حملة إعلامية شديدة قادتها وسائل إعلام إماراتية وسعودية ، إذ نددت فيها بتصريحات نسبت إلى أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ، وبلغ حد المساس بأسرة الحاكم في قطر واتهامها بدعم الاهاب وتطوير علاقاتها مع إيران ، ومن ذلك التاريخ جاءت تلك الأزمة الخليجية لعام ٢٠١٧ (العراده، ٢٠١٩، صفحة ٨٦) .

على ما يبدو تفاقمت الأزمة الخليجية – القطرية إلى حد القطيعة ، إذ أعلنت بعض الدول الآنفة الذكر على قطع علاقاتها الدبلوماسية مع دولة قطر مقاطعة شاملة براً وبحراً وجواً في الخامس من حزيران ٢٠١٧ ، ومنها (المملكة العربية السعودية ، البحرين ، الأمارات العربية المتحدة) ، وانضمت إليها جمهورية مصر العربية بكل ثقلها القومي والسياسي طرفا في الأزمة ومؤشراً على عمق النزاع وإشكاليته وتوسيع نطاقه وكانت الحجة في ذلك ، عدم وفاء دولة قطر بتعهدات سابقة تخص اتفاقية الرياض المبرمة في ٢٠١٣ ، فضلاً عن اتفاقية الرياض الأمنية التكميلية لعام ٢٠١٤ (عبد الغني ، صفحة ١٣).

ومن الأسباب الرئيسية وراء الأزمة الخليجية هي أتهام الدوحة بأنها تعمل على تقويض الأمن القومي العربي ، وأنّها داعمة للمتمردين الحوثيين في اليمن ، ومؤيدة للإخوان المسلمين، وتتبنى جماعات إرهابية مدعومة من إيران وهنا تكمن المشكلة الرئيسية ، وأنَّ تلك الجماعات المتفرقة أطلقت عليها أسم (داعش) ، والتي كانت تعمل على زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة . أما موقف الخارجية القطرية من ذلك صرحت أنَّ تلك الإجراءات التي أقبلت عليها

كل من الدول الثلاث ، غير مبررة وتستند إلى ادعاءات لا أساس لها من الصحة (الحتاملة، ٢٠١٨ – ٢٠١٩ ، صفحة ١٠٣).

أما موقف الولايات المتحدة الأمريكية من ذلك فهي من لعبت لعبتها السياسية ، عن طريق عدم قطع علاقاتها الخارجية مع دولة قطر، وفي الوقت نفسه أيدت موقف السعودية والإمارات والبحرين من فرض الحصار على قطر، من هنا يتبين حاولت واشنطن أنَّ تلعب لعبتها السياسية مع دول المجلس عن طريق تصفية حسابتهم فيما بينهم ، وفي الوقت نفسه كان لدولة الكويت موقف من الأزمة الخليجية لعام ٢٠١٧ ، إذ على غرار تلك الأزمة عبر أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح، وصباح الخالد الصباح وزير الخارجية ، فضلاً عن تعيين وزير الدولة لشؤون الوزارية محمد عبدالله الصباح ، لتكلفتهم للقيام بجهود الوساطة الدولية بين دول الخليج المتخاصمة مع قطر، إذ أَمتنعت دولة الكويت من مقاطعة قطر، بعدما قررت كل من مصر والسعودية والإمارات والبحرين مقاطعة قطر دبلوماسياً ، وسعى أَمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر بقوة إلى وساطة هادئة لحل الازمة بين جهات المتخاصمة داخل المجلس (العرادى و جوهر، الصفحات ١٩٣-١٩٦) .

إذ حاولت دولة الكويت تسوية الازمة القطرية بعدة طرق وذلك عن طريق استضافتها لأول قمة خليجية بعد أَزمة كانون الأول ٢٠١٧ (علوش ، ٢٠١٨ ، صفحة ٥٨)، على رغم من حضور أَمير دولة قطر والاكتفاء دول الحصار بتمثيل وزاري فقط ، فضلاً عن ذلك من مبادرات السريعة لاحتواء الأزمة ومنع توسعها هو استضافة دولة الكويت لبطولة كأس الخليج لكرة القدم بدلاً من دولة قطر من العام نفسه ، وهناك أَمل أنَّ تنجح الوساطة الكويتية في حل الأزمة خلال عام ٢٠١٩، وذلك من خلال مشاركة القطرية على مستوى رئيس الحكومة في عدة قمم متعاقبة عقدت في المملكة العربية السعودية، افتتحتها بقمة مكة المكرمة في أيار وقمة كأس التعاون في كانون الأول من العام نفسه، وعلى أَثر تكرار الزيارات الدبلوماسية التي قامت بها دولة قطر متمثلة بزيارة وزير الخارجية القطري الى الرياض في كانون الأول ٢٠١٩ ، الامر الذي نتج عنه رغبة السعودية في توصل الى تسوية سلمية للازمة، لكن هناك عدة أمور حالت دون ذلك (العرادى و جوهر، الصفحات ١٩٥-١٩٦).

وكان من بين أَهم تلك الأسباب هو خلاف بين أَمير دولة قطر مع أَمير دولة الكويت هذا من جانب ومن الجانب الآخر هو انتكاسة أَمير الكويت الراحل في كانون الثاني ٢٠٢٠ ، إلا أَنَّ دور الوساطة الكويتية أَستمر على مستوى وزارة الخارجية وبتوجيهات مباشرة من خلفه الأمير الراحل الشيخ نواف الأحمد

الصباح ، فضلاً عن ذلك أَستمرت المساعي الكويتية في أَرسال وزير الخارجية الكويتي لدول الحصار ، وأَثمرت تلك المساعي في سبق السياسي الإعلامي في تمام المصالحة الخليجية وإنهاء المقاطعة وفك الحصار عن دولة قطر وإعادة فتح جميع المنافذ الحدودية بينها وبين دول الخليج في المدة من كانون الثاني عام ٢٠٢١ (العرادى و جوهر) ، وقبيل قمة العلى (إدريس م.، الصفحات ٤٨-٤٩) الخليجية في المملكة العربية السعودية التي شهدت حضور أمير الكويت الشيخ نواف الأحمد الصباح .

إذ يمثل ذلك التاريخ دور مهم للوساطة الكويتية في طي صفحة من صفحات التاريخ (إدريس م.، الصفحات ٤٨-٤٩).

وفي غضون ذلك حققت المبادرة الكويتية نجاحاً مهماً عن طريق استبعاد الحل العسكري الذي كان مطروحا لولا الوساطة الكويتية وتحييد الموقف الأمريكي عبر إعلان الرئيس ترامب عن تمسكه بالحل الكويتي ، في ظل تغيير وزيري الخارجية « ريكس تيلرسون – Rix Tillerson » ، فضلاً عن وزير الدفاع « بيمس مايتس – James Mattis » الأمريكيين ، وهذا بدوره أَكسب أَمير الكويت دوراً فعالاً للمضي قدما في جهود الوساطة. (العرادى و جوهر، الصفحات ١٩٥-١٩٦) .

على الرغم من دور الولايات المتحدة الأمريكية من الأزمة الخليجية في عدم اتضاح موقفها إذ تميز بالتباين، إلا أنّها في الوقت نفسه حاولت أنَّ تسعى إلى تغير موقفها عندما طالت مدة الحصار مع قطر وكانت لها دور مع الجانب الكويتي الذي أَتسم بالودية في حل الازمة (العرادى و جوهر، صفحة ١٩٥) .

أما موقف دولة سلطنة عمان ، فقد عرفت الأخيرة بدورها التقليدي المتمثل في الحياد الإيجابي، فبعد مدة قليلة من بداية الحصار قام وزير الخارجية العماني يوسف بن علوي ، بزيارة سريعة الى دولة الكويت ، وبموجب تلك التقى مع امير الكويت ورحب بجهوده في تقريب وجهات النظر للوصول الى حل سريع للازمة ، ربما تلك السياسة الخارجية لعمان هي ما عرفت عليه في تعاملها مع الأزمات كافة رغم أنّها تعرضت لكثير من الضغوط ، إذ بقيت محافظة على تلك الروح الحذرة في التعامل مع الشأن الخارجي (علوش ، ٢٠١٨ ، صفحة ٥٩) .

من الغريب في الأزمة الخليجية التي حدثت لقطر ٢٠١٧ ، لم يكن لمجلس التعاون الخليجي أيّ موقف يتناسب مع دوره ، مع أنّه من الواجب عليه أنْ يتّخذ موقفًا سريعًا، وأنْ يتّسم بالاستقلال والحياد ، وهو من أحد الأركان الأساسية التي انطلق منها المجلس ، فضلاً عن أنَّ فلسفة تأسيس المجلس لم تتبع من مواجهة الأخطار الخارجية التي تصيب الدول الأعضاء بالمجلس ، وإنّما لضمان أمن وتحقيق قدر كافٍ من التعاون والتكامل بين أعضائه التي ترتبط

بعلاقات القرابة الجغرافية ، فضلاً عن علاقات الدم والمصاهرة والتاريخ (علوش ، ٢٠١٨ ، صفحة ٥٦) ، أما دولة سلطنة عمان وموقف الولايات المتحدة الأمريكية وعلى رأسها الرئيس دونالد ترامب، من الأزمة القطرية ينتابهُ التناقض والاضطراب في الأفعال ، من باب أكدت واشنطن عبر بيانات رسمية للخارجية الأمريكية والبنتاغون الحرص على العلاقات الأمريكية ، وعدم قطعها مع دولة قطر، ومن جهة أخرى ، أشاد بدور السعودية على أثر قطع علاقاتها مع دولة قطر، نتيجة تعامل دعم الأخيرة للجماعات الارهابية (العرادى و جوهر، صفحة ٢٠٧) ، وذكر ترامب: ((إنَّ حملة مقاطعة قطر هي ثمرة من ثمار زيارته للمنطقة)) (حسين ، ٢٠٢٢، الصفحات ١٨٠-١٨١) ، ولعل موقف الولايات المتحدة الأمريكية أَنتابهُ التناقض على أَثر أَطلاق الأخير سياستهُ الخارجية المتسمة بالانعزالية وخفض مستوى وجودها وتنفيذ التزاماتها في العالم وخاصة منطقة الشرق الأوسط ، فضلاً عن تراجع أهمية المنطقة استراتيجياً ، بسبب تحولات أسواق الطاقة أَو بدائلها عالمياً .

ج/ أما موقف إيران من الحصار الخليجي الذي فرض على قطر(٢٠١٧):-

أنَّ سياسة طهران في تلك الحقبة كانت ذات سياسة حذرة مع تقديم تسهيلات إلى دولة قطر، على الرغم من خلافات طهران مع الأخيرة منذ اندلاع الأزمة السورية ، وفي الأزمة السعودية الإيرانية عام ٢٠١٦ ، إلا أنّها جعلت كل ذلك وراء ظهرها، وقررت أنَّ تعلن استعدادها لتزويد قطر بكل ما تحتاجه، وعليه فتحت إيران مجالها الجوي أمام عبور الطائرات من وإلى قطر، ثم أعدت موانئها البحرية لا سيما بوشهر لإرسال المواد الغذائية واحتياجات السوق المحلي القطري، وعلى ضوء تلك الأزمة عززت اقتصاد إيران، فضلاً عن تقوية موقف طهران سياسياً (علوش ، ٢٠١٨ ، الصفحات ٦٦-٦٧).

وأتضح فيما بعد أنَّ السعودية بدأت تتراجع عن دورها شيئاً فشيء ، قد تكللت محاولاتها بالنجاح، لتأتي المصالحة الخليجية النهائية في القمة الخليجية(٤١) ، التي عقدت في العلا شمال غرب السعودية في الخامس من كانون الثاني لعام ٢٠٢١ ، وإعلان حمل أسم« إعلان العلا»، وكان من أهم بنوده العمل على التعاون الخليجي المشترك ، والأمن والاستقرار في المنطقة، والحفاظ على حدود وأمن المجالات الأمنية والعسكرية لتجتمع كل تلك النقاط في رسم خارطة طريق لمستقبل دول الخليج في مواجهة التحديات التي كانت يجتاح العالم آنذاك، وفي مقدمتها أَنتشار فايروس جديد وهو ما أطلق عليه « جائحة كورونا » ، وهجمات إيران المتواصلة على المصالح الأمريكية والسعودية ، وعدم التأكد من سياسات (حسين ، ٢٠٢٢،

صفحة ١٨٤)، إدارة الرئيس « جو بايدن – Joe Biden » , (Gororнment, 2025 , pp. 12-19) ، كل تلك الأسباب القادمة زادت الاهتمام بإيجاد وضع خليجي موحد (حسين ، ٢٠٢٢) .

الخاتمة :

من أَهم ما يمكن استنتاجه أنَّ دولة قطر تمتلك ترابط من نواحي سياسية واقتصادية عديدة مع جمهورية إيران وهذا بدوره سبب أَرباك مع دول مجلس التعاون الخليج العربي ، وأنَّ تلك السياسة الناعمة بين الجمهورية الإيرانية ودولة قطر ، استخدمتها الأخيرة في حل مشاكل طهران مع الدول الأخرى ، وفي ضوء الأزمة الخليجية القطرية لعام ٢٠١٧م ، إذ تعتبر حدثاً غير متوقع في إطار مجلس التعاون الخليج العربي، وأنَّ تلك الأزمة ربما عادت بالفائدة على جمهورية إيران أنَّ فتحت الأخيرة الباب على مصراعيه لمساعدة قطر اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، وبالأخير فأنَّ الفائدة تعود لها .

على أية حال جاءت الأزمة القطرية ، على أَثر أزمات متتالية في الشرق الأوسط ، وفي مقدمتها الملف النووي الإيراني ، داعش الإرهابي ، فضلاً عن مسألة التطبيع مع إسرائيل ، إذ بينت تلك الأزمة أنَّ هناك محورين للصراع : دول مساندة لإسرائيل ومدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية ، بالإضافة إلى المجموعة الأخرى وهي إيران ومن وقف إلى جانبها ، وهنا تكمن أهمية الصراع ، إذ صنفت قطر من الدول الداعمة لها .

أستنتج من خلال البحث أنَّ أتخاذ علاقة دولة قطر مع جمهورية إيران ذريعة لإعلان دول المجلس الحصار عليها ، تبين أنَّ هناك حقائق أخرى وراء ذلك وفي مقدمتها مسألة التطبيع مع إسرائيل تأتي في مقدمة ذلك أنَّ من ساعدَّ على تفاقم الأزمة القطرية من قبل دول مجلس التعاون الخليج العربي ، وخاصة (السعودية ، الإمارات ، البحرين) ، فضلاً عن دولة مصر ، جاءت بمفاهيم جديدة للشرق الأوسط الجديد كبديل لدعوة الشرق الأوسط الكبير ، إذ بدأ التركيز على أنَّ يكون هذا الشرق الأوسط الجديد بهوية طائفية تجعل من إيران عدواً بدلاً لإسرائيل ، وتجعل الصراع العربي– الإيراني بديلاً للصراع العربي الإسرائيلي ، ويجعل من الصراع الطائفي الأداة الرئيسية لهذا التحول ، وهذهِ هي المشكلة الرئيسية التي أَنطلقت منها مقاطعة دول قطر من قبل دول الحصار .

إنَّ الأزمة القطرية أدت إلى انشقاق دول مجلس التعاون الخليجي إلى النصف الأول ، وهو السعودية والإمارات والبحرين المتزمتة في قراراتها، والموافقة على طرد قطر من المجلس على

خلاف كل من الكويت وعمان، فقد ارتأت خلاف ذلك كان في نفسها اعتبارات وهي خشية تقرب قطر إلى تركيا وإيران أكثر مما هي عليه .

كشفت الأزمة القطرية أنَّ الأخيرة أتسمت بالدبلوماسية والسياسية الناعمة في إدارة الأزمة، ومع مرور الوقت تم التوصل إلى الحل التوافقي وذلك بواسطة جهود أَمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد ، الوسيط الأساسي في الأزمة وبمساعدة وزير الخارجية الأمريكية ، وبعض الدول الأوربية مثل عام ٢٠٢١م ، هو نهاية الأزمة القطرية .

الهوامش:

(١) **مجلس التعاون الخليج العربي:** وهو منظمة إقليمية عربية أعلنت عن تأسيسها في شباط عام ١٩٨١م ، وعلى ضوء ذلك دخول دول الخليج العربي مرحلة جديدة من تاريخها المعاصر في الخامس والعشرين من أيار من العام نفسه ،اذ قررت قادة كل من دولة الامارات العربية المتحدة ودولة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة كويت إقامة مجلس للتعاون ينضم العلاقات الوثيقة وروابط الاجتماعية وتاريخية بين دولهم وشعوبهم بما يؤمن الاستقرار للمنطقة والازدهار لشعوبها ، على وفق إصدار بيان مشترك حددت بموجبه أَهدار تلك المنظمة وصلاحيتها .

(٢) **(مبدأ كارتر):** مبدأ أساسي أعلنه الرئيس الأمريكي جيمي كارتر عام ١٩٨٠ تجاه منطقة الخليج العربي ، نص على أنَّ أيّ محاولة من قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج العربي ، ستعد بمثابة اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية ، وسيتم التصدي لها بأي وسيلة بما فيها القوة العسكرية .

(٣) **الشيخ الخليفة ال ثاني(١٩٣٢ – ٢٠١٦م)** :هو الخليفة بن حمد بن عبدالله بن جاسم بن محمد بن الثاني سادس أَمراء قطر وهو احد أبناء الشيخ محمد بن عبدالله آل ثاني، وقد عين ولياً للعهد في عهد الشيخ أحمد بن علي آل ثاني، إذ تولى مقاليد الحكم بعد قيام انقلاب أَبيض على أَبن عمه في٢٢ شباط١٩٧٢م ، تزوج الشيخ عدة زيجات وكانت في مقدمتهم الشيخة عائشة بنت حمد العطية ، توفى في عام٢٠١٦ ودفن في بلدية الريان ، وهي إحدى بلديات قطر السبع التي تتبع وزارة البلدية والتخطيط العمراني، اذ تقع جنوب غرب العاصمة القطرية الدوحة .

(٤) ولد في ايران عام ١٩٣٩ وهو ابن لعائلة معروفة درس العلوم الدينية منذ طفولته وكان ضمن مجمه علماء الدين المجاهدين وهي رابطة يعود تاسيسها الى عام ١٩٦٤ والتي عارضت الشاه وشارك في تاسيس الحزب الجمهوري الاسلامي واصبح اميه العام ثم ثالث رئيس لايران بعد الثورة الاسلامية وانتخب لمدتين رئاسيتين ١٩٨١-١٩٨٩ واختاره مجلس تشخيص مصلحة النظام لمنصب الولي الفقيه (المرشد الاعلى) بعد وفاه الخميني عام ١٩٨٩، ص٢٨١-٢٨٣ .

(٥)**محمد خاتمي ١٩٤٣م:** ولد محمد خاتمي في مدينة أردكان عاصمة إقليم يزد الأوسط عام ١٩٤٣م ، الأسرة الإيرانية متمسكة بتعاليم الدين الإسلامي ، حاصل على درجة البكالوريوس في الفلسفة من جامعة أصفهان ، تعمق

في الدراسة في المعاهد الدينية في مدينة قم، بدأ نشاطهُ السياسي في أتحاد الطلبة المسلمين بجامعة أصفهان وعلى الأجانب أبناء الإمام الخميني (أحمد ومحمد منتظري)، وفي سنة ١٩٨١م عينهُ الإمام الخميني مديراً لمؤسسة كيهان ، كما عين وزيراً للثقافة والتوجه الإسلامي سنة ١٩٨٢م ، تولى مؤسسات تساعدهُ أثناء الحرب العراقية– الإيرانية ١٩٨٠ – ١٩٨٨م .

(٦)**عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود:**وهو الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل بن تركي بن عبدالله بن محمد بن سعود ، هو مؤسس المملكة العربية السعودية وموحدها، وأول ملوكها لقب بالسلطان ، وأبن سعود كُنية بأبي تركي، وهو أبن آخر أئمة الدولة السعودية الثانية الإمام عبد الرحمن بن فيصل والحاكم التاسع من أسرة آل سعود، تولى الحكم في المملكة العربية السعودية وهو في العشرينات من عمرهِ ، وأمضى في الحكم (٥٤ عاماً) ، فحكمهُ صاحب أطول مدة حكم في التاريخ الدولة السعودية .

(٧) **تميم بن حمد آل ثاني:**أمير قطر يحكمها منذ الخامس والعشرين من حزيران ٢٠١٣م ، أثر إعلان والدهِ الأمير الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في خطاب موجه للشعب القطري – تسليه مقاليد الحكم لولي عهدهِ ولد الشيخ تميم بن حمد آل ثاني في مدينة الدوحة يوم الثالث من حزيران ١٩٨١م ، وفيها نشأ وتلقى تعليمهُ الأبتدائي والإعدادي ثم ألتحق بمدرسة ستيربورن بالمملكة المتحدة ، وحصل على الشهادة الثانوية عام ١٩٤٧م ، وقد أكمل تعليمهُ الحالي بالمملكة المتحدة، إذ ألتحق بأكاديمية ساند هيرست العسكرية الملكية ، وتخرج منها عام ١٩٩٨م ، وبعد تخرجهِ ألتحق بالقوات المسلحة القطرية لتلقي الدراسة الأكاديمية العسكرية بالتجربة العملية والميدانية ولصقل مهاراته القيادية ، ليتمتع سموه بشخصية قيادية قوية، ليعين ولياً للعهد الخامس من آب ٢٠٠٣م ، كما عين نائباً للقوات المسلحة ، وتحدث الشيخ تميم اللغتين الإنجليزية والفرنسية إلى جانب اللغة العربية

(٨) **حسن روحاني (١٩٤٨ –)** : الرئيس السابع لإيران ، ولد في عام ١٩٤٨م ، وهو أيضاً محامٍ في الشريعة الإسلامية وأكاديمي ودبلوماسي سابق ورجل دين إسلامي ، وهو عضو في مجلس خبراء القادة الإيراني منذ ١٩٩٩م، وجمع تشخيص مصلحة النظام من١٩٩٩ إلى ٢٠٢١م ، والمجلس الأعلى للأمن القومي من ١٩٨٩ إلى ٢٠٢١م ، شغل روحاني منصب نائب رئيس الفترتين الرابعة والخامسة من البرلمان الإيراني (مجلس الشورى الإسلامي)، وأمين المجلس الأعلى للأمن القومي من١٩٨٩ إلى ٢٠٠٥م ، كان من خلال منصبه الأخير المفاوض للأمم للبلاد مع دول الاتحاد الأوربي الثلاث ، المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا بشأن التكنلوجيا النووية في إيران ، وعمل أيضاً كعالم إسلامي شيعي(رجل دين بارز) ، ومفاوض تجاري أقتصادي ، تميز بأنهُ جمع بين الدراسة العلمية والدينية والخبرة تفاوضية كبيرة ، لأنهُ شغل منصب الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني لمدة خمس عشر عاماً .

(٩) قاسم سليماني (١٩٥٨ – ٢٠٢٠م) : ضابط عسكري إيراني ، ولد عام ١٩٥٨م في قرية ، وثاني ملك في ضواحي إقليم كرمان حائز على درجة البكالوريوس كان له دوراً محورياً في تمدد النفوذ الإيراني الخارجي ، وعد في بلادهِ قومياً شارك في الثورة الإسلامية الإيرانية ١٩٧٤م ، وساهم في مواجهة الثورات الداخلية الكردية ، وقاد لواء «

ثار الله(ﷻ) » في الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠ – ١٩٨٨م) ، شغل من منصب قائد « فيلق القدس » ، وهو يمثل الذراع الخارجية للحرس الثوري الإيراني، وتولى مسؤولية السياسة الخارجية في عدد من الدول الإقليمية ، وأشرف على ملفات ساخنة لبلدان تأجج فيها الصراع ، مثل العراق ولبنان وسوريا وفلسطين واليمن وأفغانستان ، حارب تنظيم الدولة الإسلامية الإرهابي في المنطقة، اغتالته الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٢٠م مع أبو مهدي المهندس قرب مطار بغداد ، بحجة أنهُ خطط للقيام بعمليات هجومية ضدها .

المراجع:

- Gorornment، T. (2025). *President Joe Biden : ABiography ، Goremment Press* . Washing ton ، D.C.
- احمد موصللي . (٢٠٠٤). موسوعة الحركات الاسلامية في الوطن العربي وايران وتركيا . بيروت : ، مركز دراسات الوحدة العربية .
- احمد محمد علي الحمادي. (٢٠٢٢). أثر الأزمة الدبلوماسية القطرية على العلاقات الأمريكية مع دول الخليج العربي (٢٠١٧ – ٢٠٢١) ، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة اليرموك، الأردن.
- الشيماء عمر خالد الحتاملة. (٢٠١٨ – ٢٠١٩). السياسة الخارجية القطرية تجاه قوى إقليمية في الشرق الأوسط لإيران وتركيا كحالة دراسة ٢٠١٠ – ٢٠١٨ . جامعة اليرموك ، كلية الآداب.
- *الموسوعة السياسية ، ج٢ .* (بلا تاريخ).
- إليزابيث ستيفنز . (٢٠٠٤م). *العلاقات العسكرية والاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي .* مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات العربية المتحدة .
- أمين الركابي . (١٩٥٤م). *نجد الحديث وملحقاتهِ وسيد عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فيصل آل سعود : ملك الحجاز ونجد وملحقاتها ،.* بيروت : دار الريحاني للطباعة والنشر ، ط٢ .
- أنيق بيسون . (١٩٩٩م). *ابن سعود ملك الصحراء.* (ت ترجمه : الدليمي وعبدالله بن عبد الرحمن الربيعي، المترجمون) الرياض: مكتبة عبد العزيز العامة.
- خالد بن مزاوم بن محمد الفاضل . (٢٠١٥). *العلاقات السياسية السعودية القطرية بين عامي (١٩٨٢ – ٢٠١٤) : دراسة تاريخية .* جامعة مؤته .
- روان كنعان . (٢٠١٧). العلاقات السعودية ٠ القطرية بين التعاون والتصادم ، رسالة دبلوم دراسات العليا،. الجامعة اللبنانية .
- زينب علوش . (٢٠١٨). الأزمة الخليجية (قطر) ٢٠١٧ وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، . *مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في ميدان الحقوق والعلوم السياسية ،.* كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي .

- سحر مصطفى عبد الغني . (بلا تاريخ). *أزمة قطر ٢٠١٧ في الخطاب الصحفي العربي – دراسة مقارنة للأهرام المصرية والراية القطرية* . جامعة القاهرة.
- سلمان أحمد عبدالله العراده. (٢٠١٩). الأزمات الخليجية وأثرها على دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (٢٠١٣ – ٢٠١٧) (الأزمة القطرية نموذجاً) ، رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة آل البيت ، الأردن.
- صدام حسين مقابلة. (٢٠١٩). دور مجلس التعاون للدول الخليج العربية في الأزمة القطرية ٢٠١٣ – ٢٠١٨ . *رسالة ماجستير (غير منشورة)*. جامعة اليرموك، الأردن.
- عبد الحميد عواد محمد الحسيني . (٢٠٢٢). العلاقات القطرية الاستراتيجية في فترة الأزمة الخليجية وتداعياتها على أمس الخليج العربي (٢٠١٧ – ٢٠٢٠) ، رسالة ماجستير ، غير منشورة . كلية بيت الحكمة ، الأردن .
- عبد الحميد عواد محمد الحنيطي. (٢٠٢٢). العلاقات القطرية الإيرانية في فترة الأزمة الخليجية وتداعياتها على أمن الخليج العربي (٢٠١٧ – ٢٠٢٠) . جامعة آل البيت ، الأردن .
- عبدالله سالم ناصر النعيمي. (٢٠١٧). السياسة الخارجية القطرية في بعدها العربي والإقليم والدولي ٢٠١٠ – ٢٠١٥ ، رسالة ماجستير ، غير منشورة . العلوم السياسية ، الجامعة الأردنية .
- عمر ابو سفر . (١٩٣٥م). *سيد الجزيرة العربية : أبن سعود* . بيروت : المكتبة العلمية ، ط١ .
- فراقد داود سلمان الشلال . (٢٠١٨م). المفهوم أيراني لأمن الخليج العربي. *مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية*.
- قاسم سليماني. (٢٠١٧م). *تكريات وخواطر* ،. (ترجمة : المعرف للترجمة، المترجمون) دار المعارف الإسلامية الثقافية.
- مجلة العربي. (أكتوبر، ٢٠٢١م ،). الأمر الأمريكي اليوم. (عدد(١٠٦)، السنة التاسعة).
- محمد السعيد إدريس. (بلا تاريخ). ، تطورات الأزمة القطرية ومستقبل مجلس التعاون الخليجي ،. *مجلة أفق*(العدد١).
- محمد حمود الشمري. (٢٠١٨). دور السياسة الخارجية القطرية في إدارة أزمتها مع دول الخليج العربي ٢٠١٧ (الأزمة الخليجية نموذجاً) ، رسالة ماجستير غير مشورة ،. جامعة آل البيت، الأردن.
- محمد سعيد إدريس. (بلا تاريخ). تطورات الأزمة القطرية ومستقبل مجلس التعاون الخليجي ،. *آفاق خليجية، عدد(٥٨)* .
- محمد سلامة السبايله . (٢٠١٧م). أوجه التقارب والاختلاف بين السعودية وقطر أتجاه الثورات العربية للفترة (٢٠١٥ – ٢٠١٦م)، أطروحة دكتوراه غير منشورة . كلية الدراسات العليا ، جامعة مؤته .
- محمد قدري سعيد . (بلا تاريخ). *الإمبراطورية الأمريكية (التدخل الأمريكي في كمبوديا)* . القاهرة : مكتبة الشروق الدولية ، ج٣.

- وجدان فالح حسين . (السنة السابعة نيسان، ٢٠٢٢). مستقبل العلاقات القطرية الخليجية بعد (قمة العلا ٢٠٢١) . *مجلة الاطروحة*.
- وداد جابر غازي. (٢٠١٣). التجربة الإصلاحية في إيران (١٩٩٧ – ٢٠٠٥م) في عهد الرئيس الأسبق محمد خاتمي نموذجاً. ، *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية* ، عدد*(٤٣)*.
- وسام ناظم كريم مهدي. (٢٠١٨م). السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس حسن روحاني ، رسالة ماجستير غير منشورة . كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية .
- وفاء عدنان العرادى، و حسن عبدالله جوهر. (بلا تاريخ). الوساطة الكويتية في الازمة القطرية –الخليجية (٢٠١٧-٢٠٢١) التحديات والعراقيل ونجاح الجهود الدبلوماسية ، ،. *مجلة دراسات الخليج الجزيرة العربية*.